Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

"دمج القضاء الإداري الإلكتروني مع الذكاء الاصطناعي في العراق: نحو نظام عدالة إدارية رقمية ذكية"

م.د عماد فوزي يوسف[1]، م.د كاظم رسن عبد الصاحب[2]
[1] جامعة البصرة للنفط والغاز
[2] كلية الإدارة الصناعية للنفط والغاز
Imad.fawzi@buog.edu.iq
kazim.risin@buog.edu.iq

الملخص: في ظل التحولات الرقمية المتسارعة، أصبحت الحاجة ملحّة إلى تحديث آليات القضاء الإداري في العراق من خلال دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي بالقضاء الإلكتروني، بما يسهم في تعزيز كفاءة هذا المرفق الحيوي وضمان عدالة ناجزة. تهدف هذه الدراسة إلى بيان الأسس المفاهيمية والتقنية لما يُعرف بالقضاء الإداري الذكي، وتحليل واقع القضاء الإداري في العراق، واستكشاف إمكانات إدماج الحلول الرقمية والذكاء الاصطناعي في بنيته المؤسسية والإجرائية. كما تتناول الدراسة أبرز المعوقات التي تعترض هذا التحول، وتشمل: ضعف البنية التحتية، وغياب الإطار التشريعي المنظم، ومحدودية الكوادر الفنية، وضعف الثقافة الرقمية، إلى جانب تحديات الأمن السيبراني. وبناءً عليه، تقترح الدراسة حزمة من الحلول التشريعية والتقنية والإدارية التي يمكن أن تمهّد الطريق نحو عدالة إدارية رقمية وفعالة في العراق، مستندة في ذلك إلى تجارب دولية رائدة ومقاربات قانونية مقترحة.

الكلمات المفتاحية :القضاء الإداري الإلكتروني، الذكاء الاصطناعي، العدالة الرقمية، العراق، التحول القضائي، المعوقات القانونية.

Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256
مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ

Abstract. In light of rapid digital transformations, there is an urgent need to modernize the mechanisms of administrative justice in Iraq by integrating artificial intelligence technologies into electronic administrative judiciary systems. This study aims to clarify the conceptual and technical foundations of what is known as the "intelligent administrative judiciary," analyze the current reality of administrative justice in Iraq, and explore the potential for integrating AI solutions and digital tools into its institutional and procedural structures. The study also examines the most pressing obstacles to this transformation, including weak infrastructure, lack of a regulatory legal framework, limited technical capacities, weak digital culture, and cybersecurity challenges. Accordingly, the study proposes a comprehensive set of legislative, technical, and administrative solutions that could pave the way for an efficient digital administrative justice system in Iraq, drawing upon pioneering international experiences and proposed legal approaches.

Keywords: Electronic Administrative Judiciary, Artificial Intelligence, Digital Justice, Iraq, Judicial Transformation, Legal Challenges.

المقدمة

في خضم الثورة الرقمية التي يشهدها العالم اليوم، لم يعد الاعتماد على الوسائل التقليدية في إدارة العدالة الإدارية مقبولاً، خصوصًا في الدول النامية مثل العراق. فالتحول الرقمي يمثل تحولًا منهجيًا يعيد تشكيل المنطق المؤسسي وعمليات اتخاذ القرار والبيئة التشغيلية؛ أي أنه ليس مجرد انتقال تقني بل عملية إعادة هندسة للمنظومة الإدارية برمتها. في الدول الهشة وما بعد النزاعات كالعراق، يُعد هذا التحول ضرورة استراتيجية وليس خيارًا لأنه يفتح المجال لتعزيز الشفافية المؤسسية ومكافحة الفساد وتحسين الخدمات المقدمة للمواطنين (*Ghada & Alsammarraie, 2025, p. 66*).

و يأتي القضاء الإداري كأحد أهم المجالات التي تحتاج إلى مواكبة هذا التطور التكنولوجي لضمان تحقيق العدالة الناجزة والشفافية في الإجراءات القانونية، والنظر في جميع المنازعات سواء تلك التي تحصل بين الافراد أو بينهم وبين الادارة حيث ان المنازعات الادارية تنظر بأسلوب وبمبادئ واحكام القانون الاداري في شتى المواضيع. (مهدي & جعفر، 2021، ص 4)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

إن القضاء الإداري الإلكتروني يمثل نقلة نوعية في تقديم الخدمات القضائية، حيث يهدف إلى تحويل الإجراءات التقليدية الورقية إلى منظومة رقمية متكاملة تعتمد على التكنولوجيا الحديثة. وعندما يقترن هذا التحول بتقنيات الذكاء الاصطناعي، فإنه يفتح آفاقاً جديدة لتطوير نظام عدالة إدارية أكثر كفاءة ودقة وسرعة في الاستجابة لحاجات المواطنين.

في العراق، يواجه النظام القضائي الإداري تحديات عديدة تتراوح بين ضعف البنية التحتية التقنية ونقص الكوادر المتخصصة، إضافة إلى التعقيدات الإجرائية التي تؤدي إلى بطء في إنجاز القضايا وتراكمها، رغم نجاح نظام العمل عن بُعد في قطاعات مثل التعليم والتجارة، إلا أن القضاء، وخاصة القضاء الإداري في العراق، لم يعتمد هذا الأسلوب إلا بشكل محدود وضعيف لا يرقى لحجم الدور المطلوب منه، رغم حاجة الأفراد لحماية حقوقهم في ظل الأزمات. وقد نجحت دول مثل الإمارات في تفعيل القضاء الإلكتروني عبر أنظمة متطورة لمتابعة الدعاوى .هذه التحديات تستدعي الحاجة الملحة إلى تبني حلول تكنولوجية مبتكرة تساهم في تحسين أداء المنظومة القضائية وتعزيز ثقة المواطنين فيها (□) (ظاهر، جوير، والدوري، 2021، ص 6)

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف إمكانيات دمج القضاء الإداري الإلكتروني مع تقنيات الذكاء الاصطناعي في العراق، وتحليل التحديات والفرص المتاحة لتطوير نظام عدالة إدارية رقمي ذكي. كما تسعى إلى تقديم توصيات عملية وخارطة طريق واضحة لتنفيذ هذا التحول الرقمي في القطاع القضائي العراقي.

إشكالية البحث وتساؤلاته:

في ظل التغيرات التقنية المتسارعة والتحولات الرقمية التي تشهدها المنظومات القضائية حول العالم، أصبح من الضروري التفكير في نماذج قضائية أكثر كفاءة ومرونة، تواكب التقدم التكنولوجي وتستجيب للتحديات المعاصرة. ويأتي القضاء الإداري في العراق في مقدمة القطاعات التي تتطلب تطويرًا جذريًا من حيث البنية التحتية، والقدرات البشرية، والإجراءات القانونية، وذلك لمواجهة التحديات المتراكمة كالبطء في الإجراءات، وتراكم القضايا، وضعف الشفافية، فضلاً عن النقص في الكوادر المتخصصة.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وعلى الرغم من الإمكانيات الواعدة التي توفرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقات الذكاء الاصطناعي في تعزيز كفاءة نظام العدالة الإدارية، إلا أن الواقع العراقي لا يزال بعيدًا عن تحقيق تحول رقمي فعلي في مرفق القضاء الإداري، بسبب معوقات تقنية وتشريعية وبشرية ومؤسسية.

من هنا تبرز إشكالية البحث في التساؤل الرئيس الآتي:

ما مدى إمكانية دمج القضاء الإداري الإلكتروني مع تقنيات الذكاء الاصطناعي في العراق، وما التحديات والمعوقات التي تعيق هذا الدمج، وكيف يمكن تجاوزها لبناء نظام عدالة إدارية رقمي ذكي؟

وتتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية، منها:

1. ما مفهوم القضاء الإداري الإلكتروني الذكي وما أبرز مقوماته التقنية والقانونية؟
2. ما الدور الذي يمكن أن تؤديه تقنيات الذكاء الاصطناعي في تطوير القضاء الإداري؟
3. ما أبرز المعوقات التشريعية والمؤسسية والتقنية التي تواجه التحول إلى القضاء الإداري الذكي في العراق؟
4. ما السبل المقترحة لتجاوز هذه التحديات وتفعيل العدالة الرقمية الإدارية في السياق العراقي؟

أهمية البحث

تكتسب هذه الدراسة أهميتها من اعتبارات متعددة علمية وعملية، يمكن بيانها على النحو التالي:

1. الأهمية العلمية:

- تندرج الدراسة ضمن الاتجاهات الحديثة في فقه القانون الإداري، لا سيما في ما يتعلق بتوظيف التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في تحسين أداء القضاء الإداري، وهو مجال بحثي ناشئ يحتاج إلى تقنين وتأصيل نظري معمّق.
- تسهم الدراسة في إثراء الأدبيات القانونية العراقية والعربية حول مفهوم "القضاء الإداري الذكي"، من خلال توضيح مرتكزاته القانونية والتقنية، وتقديم نموذج تكاملي يجمع بين الإدارة الرقمية والعدالة الناجزة.
- تفتح الدراسة آفاقًا جديدة للباحثين في القانون العام لدراسة علاقة التكنولوجيا بالقواعد الإجرائية والضمانات الدستورية في ميدان القضاء الإداري.

2. الأهمية العملية:

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

- تعالج الدراسة معوقات حقيقية تواجه القضاء الإداري في العراق، كالضعف المؤسسي، وتراكم القضايا، وضعف البنية الرقمية، مما يجعلها مرجعًا عمليًا لصانعي القرار في تطوير هذا المرفق الحيوي.
- تقترح الدراسة حلولًا واقعية وقابلة للتطبيق لتفعيل القضاء الإلكتروني في العراق، مدعومة بتجارب مقارنة وتشريعات مرجعية، ما يعزز فرص الانتقال نحو منظومة عدالة إدارية رقمية.
- تأتي هذه الدراسة في وقت يتجه فيه العراق تدريجيًا نحو تحديث مؤسساته العامة، وهو ما يجعل نتائجها وتوصياتها ذات صلة مباشرة ببرامج الإصلاح الإداري والقضائي الجاري تنفيذها.

أهداف البحث

1. تحديد الإطار المفاهيمي للقضاء الإداري الإلكتروني والذكي، وبيان الأسس القانونية والتقنية التي يقوم عليها هذا النموذج القضائي.
2. تحليل الدور الذي يمكن أن تضطلع به تقنيات الذكاء الاصطناعي في دعم القضاء الإداري وتحسين كفاءته، خاصة في ما يتعلق بسرعة الفصل في النزاعات ودقة القرارات القضائية.
3. تسليط الضوء على أبرز المعوقات التي تحول دون تطبيق القضاء الإداري الذكي في العراق، سواء كانت تشريعية أو مؤسسية أو تقنية أو ثقافية.
4. تقديم خارطة طريق عملية لتطوير منظومة القضاء الإداري في العراق، من خلال مقترحات تشريعية وتقنية وتنظيمية، مستندة إلى تجارب دولية ناجحة ومتكيفة مع البيئة القانونية العراقية.
5. اقتراح آليات لضمان الموازنة بين التقدم التكنولوجي وضمانات العدالة، لا سيما ما يتعلق بالشفافية، والحياد، وحق التقاضي، وخصوصية البيانات.

منهجية البحث

اعتمد هذا البحث على منهجية المنهج الوصفي التحليلي الذي يتم من خلاله وصف وتحليل الواقع القانوني والتقني للقضاء الإداري في العراق، وبيان أوجه القصور في البنية التشريعية والمؤسسية المتعلقة بالتقاضي الإلكتروني، مع تحليل مفصل لمفاهيم القضاء الإداري الإلكتروني والذكي، ومكونات كل منهما.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

1 .المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والتأسيسي للقضاء الإداري الذكي في القانون العراقي

1.1. المطلب الأول: مفهوم القضاء الإداري الإلكتروني الذكي ومقوماته الأساسية

تعريف القضاء الإداري الإلكتروني

يمثل القضاء الإداري الإلكتروني الذكي في القانون العراقي تطوراً نوعياً في منظومة العدالة الإدارية، حيث يجمع بين عدة مفاهيم متداخلة تتطلب تحديداً دقيقاً.

القضاء الإداري الإلكتروني يُعرَّف بأنه النظام القضائي الذي يستخدم التقنيات الإلكترونية والرقمية في كافة مراحل العملية القضائية الإدارية، من قيد الدعوى ومباشرة إجراءاتها وحفظ ملفاتها والفصل فيها، ويشمل هذا التعريف التحول من الإجراءات القضائية المعتمدة كلياً على الورق إلى استخدام الوسائل الإلكترونية المستحدثة في جميع مراحل التقاضي (□) (الغانم، 2017، ص 38)

أما القضاء الذكي فيتضمن بُعداً إضافياً يتمثل في توظيف تقنيات الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي لتحسين كفاءة العملية القضائية وجودة القرارات (□) (منظر، 2024، ص 3)، ويمكن تعريفه بأنه النظام القضائي الذي يدمج تقنيات الذكاء الاصطناعي مع العمليات القضائية التقليدية لتحقيق عدالة أكثر كفاءة ودقة وإمكانية وصول (□) (*Dixit, Tripathi, & Singh, 2025, p. 1*)

كما يمكن تعريف القضاء الإداري الإلكتروني بأنه: منظومة قضائية متكاملة تستخدم التقنيات الرقمية والذكاء الاصطناعي في نظر المنازعات الإدارية، بهدف تحقيق العدالة بطريقة أكثر سرعة وكفاءة وشفافية، مع ضمان سهولة الوصول للمتقاضين وتحسين جودة الأحكام القضائية( ) .ظاهر، جوير، والدوري، 2021، ص 9(

1.2. المطلب الثاني: أدوات ووسائل القضاء الإداري الإلكتروني

في سبيل نجاح نظام القضاء الإداري الإلكتروني، لابد من توافر الأدوات والوسائل التي تساعده أو تمكنه من أداء وظيفته القضائية على الوجه الأكمل، وتلك الأدوات والوسائل، بعضها يتمثل بالجانب التقني والفني، والآخر يتمثل بالجانب البشري، آخذين بنظر الاعتبار خصوصية القضاء الإداري، ونوع الدعاوي التي يختص بها، التي تميزه عن القضاء العادي عليه يمكن إجمالها بالآتي: (□) (ظاهر، جوير، والدوري، 2021، ص 12)

أولاً: وجود شبكة الأنترنت : من أولى الأدوات التي تساعد القضاء الإداري اللجوء إلى القضاء الإلكتروني هو توافر شبكة المعلومات العالمية إذ تعد هذه الشبكة بمثابة فضاء متاح للجميع يتم من

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

خلاله التراسل ونقل الصور والبيانات، فهو مجتمع افتراضياً يعلو كافة أقاليم (□) (سلطان، 2018، ص 2)، لذلك لابد من وجود شبكة الأنترنت، لدى القضاء الإداري، ولدى اطراف الدعوى، ويجب أن تكون بجودة عالية تتيح لمستخدميها تحميل البيانات والتواصل والتراسل كي تجري عملية الترافع والمحاكمة بشكل سهل ومرن لأن الأساس الفني لتحقق التواصل الإلكتروني هو توفر خدمة الأنترنت بجودة عالية تحقق متطلبات المرافعة من المستندات والأوراق الثبوتية التي ستطلبها الدعوى العادية أو الإدارية فية (□) (عبدالقادر & سويقي، 2015، ص 10)

ثانياً: توافر أجهزة الحاسوب فضلاً عن توافر شبكة الأنترنت، يجب أن يتوافر لدى القضاء الإداري الإلكتروني العدد الكافي من أجهزة الحاسوب الذي تمكنه من القيام بأعباء وظيفته إلكترونياً، وتوزيعها على أقسام القضاء الإداري، وقاعات المحكمة، وربطها إلكترونياً فيما بينها عن طريق شبكة الأنترنت ، ولا يقتصر وجود الحاسبات على هيئات القضاء الإداري فقط بل طرفي الدعوى وكذلك بقية الأجهزة المتاحة التي تعوض عن الحاسبات الإلكترونية من الأجهزة اللوحية (الايباد) أو أجهزة الهاتف الذكي المحمول (الموبايل (فكلها وسائل إلكترونية حديثة يمكن أن تؤمن عملية الترافع الإلكتروني أو متابعة إجراءات الدعوى الإدارية.

ثالثاً: توافر البنية التحتية للاتصالات يجب أن تتوافر البنية التحتية للاتصالات، لغرض استيعاب المتطلبات المعلوماتية، وإجراء الأعمال الإلكترونية، بالشكل الذي يسمح باستيعاب الزيادة والتوسع المستقبلي لهذا النظام، وجعل هذا النظام بيئة مثالية بما يسمح بإبرام العقود، وعقد الاجتماعات، بالصوت والصورة، التوجه الحديث لأغلب المرافق العامة بالذات مرفق التعليم العالي والقضاء في العراق من خلال إيجاد بنية تحتية للاتصالات تؤمن سير التعليم الإلكتروني وكذلك التقاضي الإلكتروني بالذات تجلت بوضوح عند انتشار جائحة كورونا التي أدت إلى الأغلاق الكلي لأغلب المرافق العامة ثم التحول للإغلاق الجزئي الذي أدى إلى عدم وجود سياسة ثابتة في استمرار المرافق، ويكون ذلك حسب مقررات خلية الأزمة التي أوردها الأمر الديواني رقم (٥٥) لسنة ٢٠٢٠ وملحقاته من تعديلات. (□) (ظاهر، جوير، والدوري، 2021، ص 12)

رابعاً: المحكمة الإلكترونية الافتراضية من الأدوات الضرورية لإجراء التقاضي إلكترونيا هو وجود المحكمة الإلكترونية الافتراضية والتي تعرف بأنها حيز تقني معلوماتي ثنائي الوجود يسمح ببرمجة الدعوى الإلكترونية، وتتكون من شبكة الربط الدولية ،الأنترنت)، علاوة وجود مبنى المحكمة بالشكل

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الذي يسمح بالظهور المكاني الإلكتروني لوحدات قضائية وإدارية ويباشر عن طرقها القضاة وظيفتهم القضائية بنظر الدعاوى، وتدوين وحفظ كل ما يتعلق بها إلكترونياً (□) (الغانم، 2017، ص 38)

، وهذا المفهوم قد يكون في الظروف العادية من خلال التواجد المكاني الموحد لهيئة المحكمة لكن في ظل حالة الضرورة وانتشار جائحة كورونا لا يستلزم التواجد الفعلي لهيئة المحكمة في مكان واحد وإنما يكتفي بالتواصل الإلكتروني وتشكيل المحكمة الافتراضية اسوه بالفعاليات العامة الأخرى بالرغم من أهمية عمل السلطة القضائية وأولوياتها، لكن ذلك الإجراء افضل من أن يتوقف سير عمل مرفق القضاء الإداري وهذا بحد ذاته تجسيد لمبدأ سير المرفق بانتظام واستمرار وهو الهدف الاسمى للسلطة القضائية .

خامساً: وجود الموظفين المختصين فنياً : إن وجود كل ما أوردنا في الفقرات آنفاً، لا يكفي لقيام القضاء اري بالتقاضي إلكترونياً، لأن هذا الأمر ليس بهذه السهولة، إذ يجب أن يكون هناك موظفين مختصين فنياً في مسائل الأنترنت، وآلية استعمال أجهزة الحاسوب، وكيفية إجراء التواصل الفيديو إلكترونياً وكل ما يتعلق بتلك المسائل(١)، وهذه النقطة مهمة وجوهرية كون الاختصاص الفني لموظفي (IT) ضروري ومهم في عمل القضاء الإداري الإلكترونية كونهم من يختصون بتصميم البرامج الفنية لعملية التقاضي واستمرارها وتحديثها ومعالجة العقبات التي تواكب عملية الترافع الإلكتروني . (□) (منديل، 2014، ص 8)

سادساً: تطوير كفاءة قضاة القضاء الإداري للتعامل مع هذا النظام: يضاف إلى ذلك يجب تطوير كفاءة جهاز القضاء الإداري من قضاء وإداريين في مجال استخدام تقنية المعلومات على شبكة الأنترنت، وكذلك عن كيفية استعمال أجهزة الحاسوب، وتطوير مهاراتهم في كيفية العمل وفق هذا النظام، عن طريق عمل دورات مكثفة لهم من قبل مختصين بهذا المجال، وكذلك الحال بالنسبة للمحامين ، لأنهم هم الطرف المهم في عملية ادارة المرافعات الإدارية من خلال خلق بيئة إلكترونية مناسبة للقضاء الإداري ويجب أن يمتلك القاضي الإداري الخبرة اللازمة للتعامل مع عملية التقاضي الإلكتروني وكذلك الفنيين والإداريين كونهم الأدوات الساندة لعمل القاضي الإداري، وكذلك إعداد برامج للتواصل مع هيئات القضاء الإداري في العراق إلكترونيا من خلال إيجاد المنصة الإلكترونية للقضاء الإداري وإتاحة التعرف عليها لأطراف الدعوى المتخاصمين أمامها من خلال كودات محددة لتلك الدعاوى يتمكن من خلالها معرفة المراحل التي وصلت إليها الدعوى وهي تجربة ناجحة أخذت بها العديد من الدوائر الحكومية على المثال السفارة العراقية في عمان في عملية الحصول على جواز سفر عراقي وهذا ما هـ من خلال

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

التجربة العملية معنا عام ٢٠١٧، الذي كانت تجربة ناجحة بحق وتساعد المواطن العراق في الحصول على خدمة جواز السفر باقل كلفة واسرع خدمة وهذا يعود لتطور برنامج متابعة معاملات المواطن العراقي

سابعاً: تفعيل الإدارة الإلكترونية بما أن القضاء الإداري يختص بالرقابة على أعمال الإدارة، وينظر في مدى صحة ومشروعية القرارات الإدارية، ويعد القضاء الإداري المرجع والملاذ الآمن لتلك الرقابة من خلال امتلاكه للسلطات الرقابية بموجب القانون لان الرقابة الإدارية لا تحقق آثارها بصورة محايدة ولا تؤدي لضمان مبدأ المشروعية من خلال تهاون الإدارة أو عدم الرجوع عن أخطائها (□) (الهاشمي، 2010، ص 126)، فذلك يعني أن تكون طرفاً في النزاع، لذلك يجب أن تكون الإدارة هي الأخرى تعمل وفق نظام الإدارة الإلكترونية، كي تستطيع التواصل مع القضاء الإداري إلكترونياً بشأن الترافع وإرسال أوراق ومستندات الدعوى إلكترونياً، بل أن هذا الأمر يعد ضرورياً كي تكون عملية التقاضي أكلها على أكمل وجه، ويتحقق ذلك من خلال وجود أجهزة الكترونياً ناجحة، وتؤتي عملية إلكترونية متطورة تخدم عملية الإدارة الإلكترونية وتضمن دوام سيرها بعيدا عن أي معوقات فنية تعترض عملية الترافع الإلكتروني بين الخصوم .

ثامناً: المتطلبات القانونية لهذا النظام علاوة على تم ذكره يجب أن تتوفر البيئة التشريعية التي تسمح للقضاء الإداري استعمال هذا النظام سواء في الظروف العادية أو الاستثنائية، إذ بدون هذه البيئة لا يمكن للقضاء اللجوء إلى هذا النوع من التقاضي، ويجب أن تواكب التشريعات المنظمة للقضاء حالة التقدم الفني والتقني الذي يشهده العالم في مجال استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال التقاضي إلكترونياً، لأن طبيعة البيئة الإلكترونية تتطلب قواعد قانونية تتناسب مع هذه التطورات (□) (بو مروان، 2014، ص 10)، وقد أخذت العديد من الدول بأهمية دور الإدارة الإلكترونية في عملها اليومي ودأبت على إصدار العديد من التشريعات المنظمة لها كونها تتعلق بتنظيم خدمات معينة تقدمها الإدارة البطاقة الوطنية الموحدة وغيرها من النظم الخدمية، وبدورنا ندعو للأفراد من شروع مجلس الدولة العراقي للاهتمام بتجربة الدعوى الإدارية الإلكترونية من خلال تقديم مشروع قانون يساعد العمل بهذه التقنية من خلال أساس قانوني وفني سليم.

2 .المبحث الثاني: دمج القضاء الإداري الإلكتروني مع الذكاء الاصطناعي

يواجه القضاء الإداري (وهو المختص بالفصل في المنازعات بين الأفراد والجهات الحكومية) موجة جديدة من التقنيات القائمة على الذكاء الاصطناعي. هذه التقنيات تعد بوفرص كبيرة لتحسين كفاءة

نظام العدالة، لكنها تثير أيضًا مخاطر قانونية وأخلاقية. سنستعرض فيما يلي دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة القضاء الإداري من خلال تطبيقاته المختلفة ودعمه لعملية صنع القرار وتسريع التقاضي، ثم نناقش الضمانات القانونية والأخلاقية في القضاء الذكي، بما في ذلك متطلبات الشفافية والحياد وحماية حقوق المتقاضين وخصوصيتهم والرقابة على أنظمة الذكاء الاصطناعي، مع التركيز على التجربة العراقية في هذا السياق.

2.1. المطلب الأول: دور الذكاء الاصطناعي في تحسين كفاءة القضاء الإداري

تشهد الأنظمة القضائية في العديد من الدول المتقدمة تحولًا نوعيًا في بنيتها التشغيلية من خلال إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي التي باتت تُستخدم بوصفها أدوات داعمة لعمل القضاة والموظفين الإداريين في المحاكم، وتبرز هذه التقنيات بقدرتها الفائقة على معالجة كميات ضخمة من الوثائق والنصوص القانونية بسرعة ودقة عالية ما يسهم في تعزيز كفاءة عدد من الوظائف القضائية من قبيل الفرز الإلكتروني للدعاوى والبحث القانوني المتقدم واستخلاص البيانات الجوهرية من ملفات القضايا، وقد بدأت بعض المحاكم، لا سيما في الأنظمة القضائية الغربية، باعتماد تطبيقات الذكاء الاصطناعي في مجال العدالة التنبؤية، وهي تقنيات تعتمد على تحليل السوابق القضائية والمعطيات الموضوعية للتنبؤ بمآل النزاعات. كما يشهد العالم توجهًا متناميًا نحو اعتماد آليات حل النزاعات عبر الإنترنت *(ODR)*مدعومة بأنظمة ذكية قادرة على تسهيل عملية الوساطة والتحكيم الإلكتروني إلى جانب التوسع في رقمنة الأرشيف القضائي ما يجعل هذه البيانات مهيأة للتغذية الخوارزمية وتطوير نماذج تعلم آلي أكثر دقة وفاعلية*(Coglianese & Ben Dor, 2021, p. 22)* ( ) .

وفي السياق ذاته، ورغم أن المحاكم في الولايات المتحدة لم تصل بعد إلى مرحلة اتخاذ قرارات قضائية مؤتمتة بالكامل، إلا أنها أرست بنية تحتية رقمية متقدمة من خلال رقمنة السجلات القضائية، واعتماد أنظمة إلكترونية لحل النزاعات فضلًا عن إدخال أدوات تقييم المخاطر في مراحل إخلاء السبيل وتحديد العقوبة بما يعكس توجهاً منهجياً نحو ترشيد القرارات القضائية استنادًا إلى معطيات كمية دقيق، وتؤكد هذه التجارب الدولية على أهمية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في دعم القضاء الإداري، لا سيما من خلال أتمتة الإجراءات الروتينية، وتقليل الأعباء عن كاهل القضاة والموظفين، مما يؤدي إلى تحسين جودة وكفاءة الأداء القضائي بصورة عامة.

مجالات دعم القرار القضائي

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

يُوظف الذكاء الاصطناعي في المجال القضائي بوصفه أداة مساندة لدعم القاضي البشري في اتخاذ القرار، دون أن يكون بديلاً عنه أو بديلاً عن سلطته التقديرية. ومن أبرز التطبيقات العملية لذلك أنظمة تقييم المخاطر المستخدمة في القضايا الجزائية أو الإدارية، حيث تعتمد هذه الأنظمة على خوارزميات متقدمة لتحليل البيانات بهدف تقدير احتمالية تكرار السلوك الإجرامي أو تحديد مستوى الخطورة الذي قد يشكله المدعى عليه. ومن الأمثلة البارزة في هذا السياق نظام ***COMPAS*** المستخدم في بعض الولايات الأمريكية، والذي يُقدّم مؤشرات رقمية للقضاة تعكس مدى خطورة المتهم ومدى احتمالية تكرار الجريمة، ما يُعين القاضي في اتخاذ قرارات تتعلق بالإفراج المشروط أو منح الكفالة، على نحو يُفترض فيه أنه أكثر موضوعية واستنادًا إلى معطيات كمية، غير أن هذه الأنظمة – وبالرغم من إمكاناتها التقنية – تظل أدوات مساعدة فقط، ولا يجوز أن تشكل أساسًا حصريًا أو بديلاً عن سلطة القاضي في التقدير والحكم، لما قد ينجم عن ذلك من مساس بضمانات المحاكمة العادلة وحقوق الدفاع. وقد تأكد هذا المبدأ في حكم المحكمة العليا لولاية ويسكونسن في القضية المعروفة بـ ***State v. Loomis***، حيث قضت المحكمة بعدم جواز الركون الحصري إلى نتائج خوارزميات التقييم عند إصدار الأحكام، لما يشكله ذلك من انتقاص لحق المتقاضي في محاكمة عادلة ونزيهة وفقًا لمعايير قانونية واضحة ومعلنة. ومن ثم، فإن استخدام الذكاء الاصطناعي في العمل القضائي – لاسيما في القضاء الإداري – يظل مقيدًا بضوابط قانونية وأخلاقية صارمة، تضمن بقاء القرار القضائي في نطاق السلطة الإنسانية للقاضي، وتُبقي الذكاء الاصطناعي في نطاق الأداة المساعدة لا المُقرّرة (Krištofík, 2025, p. 5) ( ) .

إذ ينبغي أن يظل القاضي صاحب القرار النهائي ويتحقق من عدم انحياز أو خطأ التوصيات الصادرة عن الآلة. أضف إلى ذلك ظهور أدوات ذكاء اصطناعي تقدم استشارات قانونية أولية أو مسودات أحكام، حيث يمكن للقاضي أو المحامي استخدامها كمرجع مع بقاء الحرية له في التقييم والتعديل، في مجال القضاء الإداري، يمكن أن تساعد هذه الأدوات في مراجعة القرارات الإدارية بسرعة، واكتشاف التناقض مع السوابق أو القوانين، وبالتالي دعم القاضي الإداري بمعلومات أو تنبؤات تعزز من جودة القرار واتساقه. الجدير بالذكر أن اعتماد الذكاء الاصطناعي في هذه المجالات قد حقق بعض المزايا الملموسة، مثل تقليل الأخطاء البشرية في العمل القضائي والحد من تضارب الأحكام في قضايا متماثلة، وتحويل الذكاء الاصطناعي إلى "مستشار محايد" يمكن للأطراف الاستعانة به في فهم موقفهم القانوني كما حصل في بعض الأنظمة المتقدمة (□) (النعمان، 2025)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

أثر الذكاء الاصطناعي على تسريع وتيرة التقاضي

عد تسريع إجراءات التقاضي وتقليص المدد الزمنية للفصل في المنازعات من أبرز المزايا التي يُتيحها الذكاء الاصطناعي في ميدان العدالة الإدارية. فالخوارزميات المؤتمتة، عبر أتمتة عدد من المهام الروتينية التي كانت سابقًا تستغرق وقتًا وجهدًا كبيرين من القضاة والموظفين القضائيين، توفر إمكانية حقيقية لإعادة هيكلة إجراءات التقاضي بما يعزز من كفاءتها وفعاليتها. وتُظهر تقنيات معالجة اللغة الطبيعية(*NLP*) ، كالقدرة عالية على تحليل مذكرات الخصوم واستخلاص الوقائع والدفوع الجوهرية في ثوانٍ معدودة بدلًا من استغراق ساعات عمل طويلة الأمر الذي من شأنه تخفيف العبء البشري والتركيز على القضايا المعقدة التي تستدعي التقييم القانوني الدقيق (□) (النعمان، 2025)

تُتيح أنظمة الذكاء الاصطناعي إمكانات متقدمة في إدارة الدعاوى القضائية، من خلال تصنيف القضايا وترتيبها وفقاً لأولويات زمنية أو موضوعية، إضافة إلى إصدار تنبيهات دقيقة بشأن المواعيد الإجرائية النهائية، بما يُسهم في تقليص حالات التأجيل والتجاوزات الشكلية التي قد تُعيق سير العدالة. وقد أظهرت الدراسات المقارنة أن إدماج تقنيات الذكاء الاصطناعي في الإجراءات القضائية يُفضي إلى تقليل ملحوظ في الوقت والجهد والتكاليف، عبر أتمتة المهام الإدارية المتكررة، وإتاحة المجال للقضاة للتركيز على الجوانب الموضوعية والفصل في النزاع، بدأت بعض الأنظمة القضائية في تبني حلول متقدمة، مثل استخدام الذكاء الاصطناعي لإعداد المسودات الأولية للأحكام، ولا سيما في القضايا الإدارية البسيطة كالغرامات المرورية والمخالفات الإجرائية، حيث تُصدر البرمجيات قرارات أولية استناداً إلى معايير قانونية مبرمجة سلفًا، مع إبقاء عنصر الرقابة البشرية حاضرًا من خلال مراجعة القاضي البشري لمخرجات هذه الأنظمة لضمان الالتزام بالمشروعية وتحقيق العدالة.

ويُعد النظام القضائي في جمهورية الصين الشعبية نموذجًا رائدًا في هذا المضمار، إذ أنشأت منصات إلكترونية للفصل في المنازعات الصغيرة عبر ما يُعرف بـ "القاضي الإلكتروني"، وهو نظام آلي يصدر أحكامًا ابتدائية يتم عرضها لاحقًا على قاضٍ بشري لاعتمادها. وقد أسهم هذا النموذج في الحد من تراكم القضايا، وتحقيق العدالة الناجزة دون الإخلال بضمانات التقاضي العادل. كما أن إدماج الذكاء الاصطناعي في مرفق القضاء، وخاصة في الشق الإداري، يُمكن أن يُعزز من كفاءة النظام القضائي وفعاليته، شريطة أن يتم ذلك ضمن إطار قانوني صارم يضمن احترام حقوق المتقاضين ويحافظ على سلطة القاضي وحياد المؤسسة القضائية(*Krištofík, 2025, p. 6*) ( ) .

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وفي السياق العراقي، الذي يعاني من بطء واضح في إجراءات الفصل القضائي نتيجة لتراكم القضايا وقصور الموارد البشرية والفنية، يُمكن للذكاء الاصطناعي أن يُحدث تحولًا جوهريًا في بنية النظام القضائي من خلال عدة آليات تضمن تسريع وتيرة التقاضي ورفع جودة الخدمات القضائية. وتُعد أتمتة الإجراءات الروتينية من بين أبرز المزايا المتوقعة، إذ يتيح الذكاء الاصطناعي تولي عمليات فرز الدعاوى، وإعداد الجداول الأولية، وتصنيف المنازعات، مما يؤدي إلى تخفيف الضغط عن القضاة وتكريس جهودهم للجوانب التحليلية والقانونية المعقدة (Zhu & Zheng, 2021).

ويتحقق كذلك تحسين كفاءة النظام القضائي من خلال قدرة نظم الذكاء الاصطناعي على إصدار تنبيهات دقيقة تتعلق بالمواعيد الإجرائية، والقبولات الشكلية، ما يحول دون ضياع الحقوق أو بطلان الإجراءات، ويساعد في تخصيص الموارد القضائية بشكل أكثر عدالة وكفاءة. وتُشير التجارب الدولية إلى أن عدداً من المحاكم بدأ فعليًا بدراسة جدوى إدخال هذه التطبيقات لخفض تكاليف التقاضي وتسريع آليات المحاكمة (Aini, 2020, pp. 14–28).

كما أن البحث القانوني بات يشهد تحولًا نوعيًا بفضل محركات البحث الذكية القادرة على الوصول إلى السوابق القضائية والنصوص القانونية ذات الصلة خلال ثوانٍ، إلى جانب توليد مسودات الوثائق القضائية تلقائيًا، وهو ما يُسهم في تقليل المدة الزمنية لإعداد الأحكام وتحضير الملفات، (Wei et al., 2022, p. 3) وفي هذا السياق يُعد التغلب على ظاهرة البطء في إجراءات التقاضي أحد الأثر المباشر لتطبيقات الذكاء الاصطناعي التي تعزز من فعالية مبدأ "العدالة الناجزة"، وتقلل من أوقات الانتظار التي يتكبدها المتقاضون، وتضمن حسم القضايا ضمن آجال معقولة (الشريعي، 2023، ص 24)

كما أن هذه التحولات التكنولوجية تُحتم على النظام القضائي العراقي أن يتجه بجدية نحو تبني إستراتيجية وطنية شاملة لإدماج الذكاء الاصطناعي في العدالة الإدارية، تستند إلى تشريعات متخصصة، وإعادة هيكلة الإجراءات القضائية، وبناء قدرات بشرية قادرة على التفاعل مع هذه النظم الجديدة، بما يُسهم في تحقيق العدالة بكفاءة وفاعلية في ظل المتغيرات التقنية المتسارعة.

في ظل التحديات المتنامية التي يواجهها النظام القضائي في العراق، وعلى رأسها تراكم القضايا وضعف الموارد البشرية المتخصصة، يبرز الذكاء الاصطناعي كأداة فعالة يمكن توظيفها لمعالجة هذه الإشكاليات وتحقيق نقلة نوعية في أداء المنظومة القضائية. ورغم أن القضايا المرتبطة بالأنظمة الذكية لم تُطرح بعد بشكل مباشر أمام القضاء العراقي، إلا أن المؤشرات التقنية والاقتصادية والاجتماعية كافة

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تهيئ الأرضية لظهور نمط جديد من القضايا القانونية ذات الصلة بالتكنولوجيا الذكية (□) (لفته، 2024، ص 1)

وبالتالي فإن التحول الرقمي في المجال القضائي لم يعد خياراً مؤجلاً بل بات أمراً حتمياً تفرضه التغيرات العالمية في بنية العدالة الحديثة، وهذا الواقع يستوجب على المشرع العراقي الإسراع في تبني إطار تشريعي خاص ينظم الذكاء الاصطناعي، على نحو يضمن التوازن بين التطور التكنولوجي ومبادئ العدالة، ويتعين أن يتضمن هذا الإطار قواعد موضوعية وإجرائية متقدمة تستوعب الطابع الاستثنائي للتحديات المحتملة الناتجة عن إدماج هذه التكنولوجيا في بنية العدالة (□) (العقبي، 2025، ص 4)

كما أن تسخير الذكاء الاصطناعي في تسريع وتيرة التنمية المستدامة يمكن أن يكون له أثر بالغ في تعزيز فاعلية القضاء خاصة في السياق العراقي الذي يتطلب حلولاً تقنية مرنة تتماشى مع الخصوصية المؤسسية والبيئة التشريعية المحلية. وعليه، فإن إدماج التطبيقات الذكية في إدارة الدعوى القضائية، والتحليل القانوني، ودعم اتخاذ القرار، من شأنه أن يسهم في تعزيز كفاءة الأداء القضائي وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة.

2.2. المطلب الثاني: المعوقات التي تواجه التحول إلى القضاء الإداري الإلكتروني في العراق

على الرغم من الطبيعة الخاصة التي يتسم بها القضاء الإداري باعتباره الجهة القضائية المختصة برقابة المشروعية على أعمال الإدارة، لا سيما من خلال الطعن في القرارات الإدارية الصادرة عن السلطات التنفيذية، وما يتبع ذلك من تميز في أطراف النزاع حيث تكون الإدارة العامة طرفًا أصيلاً في الدعوى إلا أن هذا النمط من القضاء يُعد من منظور تنظيمي وإجرائي، من أكثر أنواع القضاء القابلة لاستيعاب التحول الرقمي وتفعيل أنظمة التقاضي الإلكتروني.

فالتحول نحو القضاء الإلكتروني لا يتحقق بمجرد توافر البنى التحتية التكنولوجية أو تطوير المنصات الرقمية فحسب، بل يتطلب في المقام الأول تكييفًا تشريعيًا وإجرائيًا دقيقًا يتماشى مع المبادئ الدستورية، ويراعي الضمانات الأساسية للحق في التقاضي، وفي مقدمتها مبدأ المساواة أمام القضاء، وضمانات الدفاع، ومقتضيات العدالة الإجرائية. كما يتطلب هذا التحول وضع أطر تنظيمية فعالة تكفل أمن المعلومات القضائية، وسرية البيانات، وموثوقية الإجراءات الرقمية، بما يحول دون المساس بحقوق المتقاضين أو النيل من هيبة القضاء واستقلاله( ) .الغانم، 2017، ص 5(

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

وقد أظهرت جائحة كوفيد-19، التي أصابت العالم بأسره بما فيها العراق، أهمية وجود بدائل قضائية رقمية قادرة على ضمان استمرارية المرفق القضائي في ظل الأزمات الصحية والطوارئ العامة. حيث فرضت الجائحة تعليق العمل الجزئي أو الكلي في مؤسسات الدولة، بما فيها المحاكم، مما أدى إلى تعطيل مصالح المتقاضين، وتعليق البت في النزاعات الإدارية. وفي المقابل، أظهرت مبادئ العدالة والإنصاف أن توقف الحياة العامة لا يجب أن يؤدي إلى شلل مؤسسات العدالة، بل يفرض على الدولة التكيف والبحث عن حلول قانونية وتقنية تضمن استمرار وظيفة القضاء، ومن بينها اعتماد القضاء الإلكتروني كخيار استراتيجي لمواجهة الظروف الطارئة والمستقبلية( ) .ظاهر، جوير، والدوري، 2021، ص 17(

ولما كان القضاء الإداري بطبيعته أكثر مرونة في إجراءات التقاضي من القضاء العادي، فإن التحول نحو القضاء الإداري الإلكتروني لا يمثل فقط استجابة ظرفية للأزمات، بل يُعد توجهًا تفرضه مبادئ القانون الإداري ذاتها، التي تكرّس وجوب مواكبة الإدارة للتطور التكنولوجي بما يخدم المصلحة العامة. غير أن هذا التحول المنشود لا يخلو من معوقات وتحديات قد تعرقل عملية الانتقال من القضاء التقليدي إلى القضاء الإلكتروني، لا سيما في السياق العراقي، الذي يعاني من جملة من الإشكالات التقنية والمؤسسية والتنظيمية.

على الرغم من وجاهة التوجه نحو رقمنة القضاء الإداري في العراق، وما يحمله من مزايا إجرائية وموضوعية سبق الإشارة إليها، إلا أن ثمة جملة من المعوقات، ذات طابع بنيوي وتقني وبشري، تُعرقل مسار هذا التحول، ويمكن تصنيفها كما يلي: (□) (ظاهر، جوير، والدوري، 2021، ص 18)

أولا- المعوقات التقنية والبنيوية

1- ضعف البنية التحتية التقنية

يُعد قصور البنية التحتية في مجال الاتصالات وشبكات الإنترنت من أبرز التحديات التي تحول دون تطبيق نظام القضاء الإداري الإلكتروني. فمرافق القضاء، ومعظم دوائر الدولة، لا تمتلك ما يكفي من أجهزة الحاسوب أو الوسائل التقنية الضرورية لتفعيل بيئة رقمية قضائية فعالة. ولا يقتصر هذا النقص على المؤسسات، بل يشمل كذلك فئة كبيرة من الأفراد، بما في ذلك المتقاضين والمحامين، الذين قد لا تتوفر لديهم الإمكانات التقنية أو المهارات اللازمة للتعامل مع أنظمة التقاضي الرقمي. (□) (شرموط ومحمد، 2025، ص 10)

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ورغم أن هذا المعوق يرتبط ارتباطًا مباشرًا بالأزمة المالية التي تمر بها الإدارة العراقية، إلا أنه من حيث المبدأ يُعد معوقًا مؤقتًا، يمكن تجاوزه عبر تبني خطة استراتيجية وطنية للتحول الرقمي في مرفق القضاء الإداري. وتشمل هذه الخطة اعتماد جدول زمني مرحلي يتناسب مع الإمكانيات المتاحة، وتحديد متطلبات كل هيئة من هيئات مجلس الدولة، مع مراعاة مبدأ التدرّج والتوسّع التدريجي بعد تأمين التمويل اللازم (□) (الياسين، 2024، ص 13).

الهاجس الأمني والمخاوف من الجرائم الإلكترونية

يمثّل هاجس الأمن السيبراني تحديًا حقيقيًا أمام إدارة القضاء الإداري، إذ يثير الاعتماد على النظم الإلكترونية مخاوف مشروعة تتعلق بإمكانية تعرض البيانات القضائية أو البرمجيات المعتمدة لعمليات قرصنة إلكترونية أو اختراقات معلوماتية قد تزعزع مصداقية النظام القضائي، أو تؤدي إلى فقدان معلومات حساسة. كما أن احتمال إصابة الأجهزة بفيروسات إلكترونية أو أعطال تقنية قد يعوق سير العدالة، ويقوّض الثقة بالنظام الإلكتروني( ) .الياسين، 2024، ص 16(

ورغم مشروعية هذه المخاوف، فإن معالجتها ليست مستحيلة، بل يمكن التصدي لها من خلال تبني استراتيجيات فعالة للأمن المعلوماتي، تعتمد على بناء منظومات حماية إلكترونية مرنة ومحدثة دوريًا، بإشراف متخصصين في تقنية المعلومات(IT) ، بما يضمن تحصين النظام من الاختراقات والتهديدات المحتملة، مع الالتزام بمعايير الأمان السيبراني الدولية. (□) (شرموط وآخرون، 2025، ص 10)

ثانيا– المعوقات المادية والبشرية

نقص الكوادر الفنية المتخصصة

يُعدّ نقص الكوادر الفنية القادرة على تشغيل وإدارة الأنظمة الرقمية أحد أبرز المعوقات التي تعترض التحول الرقمي في القضاء الإداري. فالموظفون الإداريون، وكذلك القضاة، قد لا يمتلكون المهارات التقنية اللازمة للتعامل مع نظم التقاضي الإلكتروني، سواء من حيث استخدام البرمجيات القانونية، أو التعامل مع أدوات الاتصال الإلكتروني، أو إعداد الوثائق القضائية الرقمية( ) .الياسين، 2024، ص 14(

إلا أن هذا العائق، ورغم خطورته من الناحية الموضوعية، يمكن تجاوزه على المستوى العملي، لا سيما في ظل توافر عدد كبير من خريجي كليات الحاسوب والهندسة وتقنية المعلومات في العراق، إلى جانب خريجي القانون، وهو ما يتيح إمكانية بناء طاقات بشرية متخصصة عبر برامج تدريبية مشتركة،

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

ومناهج تأهيلية موجهة إلى العاملين في قطاع العدالة، مع التركيز على تطوير المهارات الرقمية وتعزيز الثقافة التكنولوجية لدى القضاة والموظفين القضائيين.

ارتفاع التكاليف المادية للتحول الرقمي (□) (الحيالي، 2021، ص 21)

يُعد الجانب المالي من أبرز التحديات التي تواجه الانتقال نحو القضاء الإداري الإلكتروني، إذ يتطلب المشروع توفير بيئة رقمية متكاملة تشمل البنية التحتية التقنية، وتطوير الأنظمة البرمجية، وتدريب العاملين على آليات العمل الإلكتروني، وكل ذلك يستلزم تمويلًا مستدامًا وخطة إنفاق استراتيجية.

يُلاحظ أن فئة من الشباب العراقي، لا سيما العائدين من الخارج ممن تلقوا تعليمًا أكاديميًا وتدريبًا مهنيًا في بيئات متقدمة، يمتلكون خبرات تقنية وإدارية عالية، تجعلهم من المؤهلين للمساهمة الفاعلة في مشروع التحول الرقمي لمرفق القضاء، وخاصة في ميدان القضاء الإداري. إلا أن غياب آليات فاعلة لاستيعاب هذه الكفاءات في مؤسسات الدولة، وعدم تفعيل خطط استثمار الموارد البشرية العائدة، يؤدي إلى إهدار طاقات قادرة على إحداث نقلة نوعية في الإدارة القضائية الإلكترونية.

إن تفعيل التعيينات واستيعاب هذه الكفاءات من شأنه أن يحقق أهدافًا متعددة، منها رفد القضاء الإداري بعناصر شابة ذات كفاءة تقنية وقانونية، والمساهمة في تقليص معدلات البطالة بين الخريجين، وتحقيق التنمية البشرية في قطاع العدالة، بما ينعكس إيجابًا على كفاءة الأداء القضائي والإداري.

ضعف الثقافة الرقمية والثقة في القضاء الإلكتروني

يُعد الجانب الثقافي من التحديات غير الملموسة، لكنه مؤثر بشكل كبير في نجاح أو فشل أي مشروع تحوّلي. فضعف الثقافة الرقمية سواء لدى القضاة أو الموظفين أو أطراف الخصومة، يشكل عائقًا حقيقيًا أمام تفعيل القضاء الإداري الإلكتروني. إذ ما زالت الثقافة السائدة في العراق، سواء في المرافق العامة أو في مرفق القضاء، قائمة على "ثقافة الورق"، والاعتماد على المعاملات الورقية كأداة رسمية ووحيدة للتوثيق والتقاضي.

ويُضاف إلى ذلك، غياب الثقة لدى المواطن العراقي بفعالية الأنظمة الإلكترونية في ضمان الحقوق وتوفير العدالة، وهو ما يُكرّس التردد في اللجوء إلى هذا النوع من القضاء، رغم كونه ضرورة موضوعية في ظل تطورات العصر. ومع ذلك، فإن هذا المعوق قابل للمعالجة من خلال تعزيز برامج التوعية والتثقيف القانوني، وتدريب القضاة والمستشارين وموظفي مجلس الدولة على مفاهيم الإدارة الإلكترونية والعدالة الرقمية، مما يُسهم في بناء قدرات مؤسسية طموحة تُؤمن بأن الإدارة – بوصفها ركيزة في

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

القضاء الإداري – لا يمكنها البقاء بمعزل عن أدوات التكنولوجيا الحديثة( ) .ظاهر، جوير، والدوري، 2021، ص 18(

ضعف الإرادة المؤسسية في تبني التحول الرقمي

يُعد غياب الرغبة الجدية لدى بعض القائمين على إدارة القضاء الإداري في العراق من المعوقات الجوهرية التي تحول دون الشروع الفعلي في التحول إلى القضاء الإلكتروني. ورغم أن السياق الوطني والدولي يفرض واقعًا جديدًا يستدعي التكيّف السريع مع المتغيرات، إلا أن هذا التوجه لا يزال يواجه نوعًا من التحفظ والتردد داخل مؤسسات القضاء، خصوصًا في ظل ما يُثار من مخاوف غير معلنة من احتمالية فشل التجربة أو عدم قدرتها على تحقيق الأهداف المرجوّة، ويبدو أن هذا التردد نابع – في جانب منه – من الخصوصية التي يتمتع بها القضاء كمرفق سيادي حساس، يُفترض فيه الحفاظ على أعلى درجات الموثوقية والحياد، وهو ما قد يجعل البعض يتحفظ على إدخال التكنولوجيا كطرف فاعل في سير العملية القضائية. إلا أن هذه التحفظات – وإن بدت مبررة في ظاهرها – تُعد شخصية في جوهرها، وتفتقر إلى السند الموضوعي، إذ أن مسار تطور المرافق العامة، ومنها مرفق القضاء، يفرض مواكبة المستجدات التقنية بما يضمن استمرارية الأداء وتحقيق العدالة بأعلى درجات الكفاءة والسرعة. ( )الياسين، 2024، ص 15(

ومن هذا المنطلق، فإن المبادئ العامة التي تحكم المرفق العام، وفي مقدمتها مبدأ التطور والتحديث المستمر، تُحتم على القائمين على القضاء الإداري تبني هذا التحول، سواء من الناحية النفسية أو العملية، والعمل على إحداث نقلة نوعية في الخدمات القضائية تتماشى مع متطلبات العصر.

قلة التجارب الدولية الملهمة

تُعد محدودية التجارب الدولية في مجال القضاء الإلكتروني – ولا سيما في القضاء الإداري – من العوامل التي تضعف الحماسة لتبني هذا النوع من التقاضي، إذ أن بعض الدول ما زالت في مراحل أولية أو "خجولة" من تطبيق هذه الأنظمة، فيما لم تخرج تجارب أخرى عن نطاق التجريب أو الاستخدام الجزئي. وبالتالي، فإن غياب نموذج دولي ناجز أو متكامل في القضاء الإلكتروني قد يجعل بعض المسؤولين يترددون في خوض تجربة مشابهة خشية الإخفاق.

ومع ذلك، فإن هذا التصور، وإن كان موضوعيًا من حيث واقع التجربة الدولية، إلا أن هناك إشارات مشجعة يمكن الاستناد إليها. فقد بدأت بعض الدول العربية، مثل مصر، والإمارات العربية المتحدة، والسعودية، والأردن، في اتخاذ خطوات جدية نحو رقمنة القضاء، واعتماد أدوات الذكاء

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الاصطناعي والتحول الرقمي في معالجة النزاعات، لاسيما الإدارية منها. وهذه التجارب، وإن كانت لا تزال قيد التطوير، إلا أنها توفر أرضية خصبة للعراق للاستفادة من الدروس المستخلصة، ومواءمتها مع السياق المحلي.

وعليه، فإن المطلوب ليس وجود تجربة مكتملة في الخارج، بل وجود إرادة داخلية صادقة لدى القائمين على إدارة القضاء الإداري في العراق، تُؤمن بضرورة التغيير وتسعى إلى تكييف الخبرات المتاحة بما يتناسب مع احتياجات العراق القانونية والمؤسسية، لتحقيق تحول رقمي يُسهم في بناء قضاء إداري أكثر عدالة، وأكثر كفاءة، وأكثر قربًا من المواطن( ) .ظاهر، جوير، والدوري، 2021، ص 20/

ثالثا– المعوقات القانونية :

إنّ نجاح أي مشروع للتحول الرقمي في القضاء، وبخاصة في مجال القضاء الإداري، يتطلب توافر بيئة قانونية متكاملة تضمن المشروعية الإجرائية، وتحمي حقوق أطراف الدعوى، وتوفر الغطاء التشريعي الكافي لاستخدام الوسائل الإلكترونية ضمن منظومة التقاضي. وفي السياق العراقي، يواجه هذا التوجه جملة من التحديات القانونية التي تُشكل عائقًا رئيسيًا أمام الانتقال المنظم والفعال إلى القضاء الإداري الإلكتروني، ويمكن بيان أبرزها على النحو الآتي: (□) (الشمري، 2019، ص 15)

1. غياب النصوص التشريعية المنظمة للتقاضي الإلكتروني

تُعدّ محدودية النصوص التشريعية، سواء على المستوى الوطني أو في إطار الاتفاقيات الدولية التي انضم إليها العراق، من أبرز المعوقات التي تقف في وجه التحول القضائي الرقمي. إذ لا تتضمن المنظومة القانونية العراقية الحالية قواعد واضحة تنظم آليات التقاضي الإلكتروني، ولا تحدد كيفية استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في الإجراءات القضائية الإدارية، كتبادل المذكرات، وعقد الجلسات عن بُعد، وتقديم الأدلة الإلكترونية.

وحتى في حال وجود بعض النصوص ذات الصلة، فإنها لا ترقى إلى مستوى مواكبة التطورات التقنية والمستجدات الإجرائية التي يفرضها الواقع القضائي الحديث، مما يُبرز الحاجة الملحّة لتدخل تشريعي معمّق، يعيد صياغة الإطار القانوني للتقاضي، ويضمن دستورية الإجراءات الرقمية، بما يحقق التوازن بين الكفاءة التكنولوجية ومبادئ العدالة.

وإزاء هذا الواقع، تبرز دعوة قانونية موجّهة إلى مجلس الدولة العراقي للعمل على تضمين قواعد متعلقة بالقضاء الإلكتروني ضمن مشروع قانون مجلس الدولة المرتقب، بما يواكب التحولات الرقمية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

الجارية ويعالج هذا القيد القانوني، الذي يُعد – من الناحية التقنية – عائقًا مؤقتًا قابلًا للتجاوز بوسائل تشريعية ملائمة( ) .الشمري، 2019، ص 15(

2. استثناء القضاء من نطاق قانون التوقيع الإلكتروني

من المفارقات التشريعية البارزة أن قانون التوقيع والتعامل الإلكتروني رقم (78) لسنة 2012، الذي يُعد الإطار الناظم للتعامل الرقمي في العراق، قد استثنى بشكل صريح قطاع القضاء من نطاق تطبيقه. حيث نصّت المادة (3/ثانيًا/هـ) من القانون على أن أحكامه لا تسري على" *:إجراءات المحاكم، والإعلانات القضائية، والإعلانات بالحضور، وأوامر التفتيش، وأوامر القبض، والأحكام القضائية*".

وهذا الاستثناء التشريعي، رغم أنه قد يكون مبررًا عند سن القانون في سياق زمني لم يكن فيه القضاء الرقمي متاحًا أو مطلوبًا، إلا أنه اليوم بات يُشكّل عائقًا حقيقيًا أمام إدماج أدوات التوقيع الإلكتروني والتبليغ الرقمي ضمن منظومة القضاء الإداري، ويجعل من غير الممكن قانونًا الاعتماد على هذه الوسائل في الإجراءات القضائية، رغم الحاجة الملحة إليها.

وعليه، فإن إصلاح هذا الخلل التشريعي يتطلب إعادة النظر في قانون التوقيع الإلكتروني ذاته، أو إصدار نصوص مكملة له تستثني القضاء الإداري من هذا الحظر، مع وضع ضوابط دقيقة تضمن سلامة الإجراءات وحماية الحقوق.

قصور قانون مجلس الدولة في معالجة المسائل التقنية

كما أن قانون مجلس الدولة العراقي رقم (71) لسنة 2017، الذي يُعد الإطار التشريعي الناظم لعمل القضاء الإداري في العراق، يخلو من أي إشارة إلى استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في العمل القضائي، سواء من حيث تبني أساليب التقاضي الإلكتروني، أو من حيث رقمنة إدارة الملفات، أو إجراء المرافعات عن بُعد.

وهذا الفراغ التشريعي يُضعف القاعدة القانونية التي يمكن الاعتماد عليها للانطلاق نحو القضاء الرقمي، ويُلقي بظلاله على مشروعية أي إجراء إلكتروني محتمل، إذ لا يُمكن إرساء نظام قضائي رقمي مستقر دون سند قانوني صريح.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن تجاوز هذا المعوّق يتطلب إصلاحًا تشريعيًا شاملاً يبدأ من مراجعة النصوص القانونية الناظمة لعمل القضاء الإداري، وتضمينها مواد تتعلق بالتقاضي الإلكتروني، والتبليغ الرقمي، واستخدام التوقيع الإلكتروني، مع ربط هذه التشريعات بالبنية التحتية التقنية وتدريب الكوادر القضائية، بما يضمن انسجام النص القانوني مع مقتضيات الواقع التكنولوجي الحديث.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

لا يزال الإطار التشريعي العراقي يفتقر إلى نصوص قانونية واضحة تنظم التقاضي الإلكتروني بصورة شاملة، خصوصًا في مجال القضاء الإداري. فبالرغم من أن القانون المدني العراقي رقم (40) لسنة 1951 المعدل أشار إلى إمكانية التعاقد إلكترونيًا، إلا أنه لم يتطرق إلى مسائل التقاضي الإلكتروني، أو كيفية تنظيم إجراءات المرافعات عن بعد.

أما قانون الإثبات رقم (107) لسنة 1979 المعدل، فقد سمح للقاضي بالاستفادة من وسائل التقدم العلمي والتكنولوجي في استنباط القرائن القضائية – كما ورد في المادة (104) منه – إلا أن ذلك لم يكن كافيًا لتقنين شامل للتقاضي الإلكتروني أو تنظيم وسائل الإثبات الرقمية بشكل واضح ومتكامل، مما يعكس الحاجة إلى تدخل تشريعي موسع يواكب التحولات الرقمية ويمنحها سندًا قانونيًا صريحًا . ( )ظاهر، جوير، والدوري، 2021، ص 22(

استثناء القضاء من أحكام قانون التوقيع الإلكتروني

يشكل قانون التوقيع والتعامل الإلكتروني رقم (78) لسنة 2012 أحد أبرز المعوقات القانونية، حيث استثنى صراحةً إجراءات المحاكم، بما في ذلك الإعلانات القضائية وأوامر التفتيش والقبض والأحكام، من نطاق سريانه وفق المادة (3/ثانيًا/هـ). وهذا الاستثناء يُعطل إمكانية الاعتماد على التوقيع الإلكتروني أو الوسائل الإلكترونية في ميدان القضاء، ويُفرغ فكرة التقاضي عن بعد من محتواها القانوني.

ولذلك، يقتضي الأمر إما تعديل هذا القانون لإلغاء الاستثناء، أو إصدار تشريع خاص يُنظم الإجراءات القضائية الإلكترونية، لا سيما في القضاء الإداري، مع وضع ضوابط تكفل الموازنة بين التطور التكنولوجي ومتطلبات حماية الحقوق وضمانات المحاكمة العادلة.

5. ضعف الإرادة الفعلية لدى القائمين على القضاء

من المعوقات الجوهرية التي تعيق الانتقال إلى القضاء الإداري الإلكتروني، عدم توافر الرغبة الجادة لدى بعض القائمين على هذا المرفق الحيوي، خوفًا من فشل التجربة أو عدم نجاحها، لما يتمتع به القضاء من طابع خاص وحساسية تميّزه عن باقي مؤسسات الدولة.

كما أن بعض الآراء السائدة ترى أن القضاء بطبيعته يميل إلى الجمود، ويُظهر قدرًا من التحفظ تجاه التفسير المرن للقواعد التقليدية، مما يعيق مواكبة مستجدات العصر والوسائل القانونية الحديثة. ورغم مشروعية هذا الحذر في بعض السياقات، إلا أنه يتعارض مع مبادئ القانون الإداري، الذي يتميز بالتطور المستمر والمرونة، ويقوم على نظرية المرفق العام التي تفرض التكيف مع التغيرات، وتستوجب تحديث أدوات العمل القضائي بما يخدم المصلحة العامة.

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

6. غياب منظومة متكاملة لحوكمة القضاء الإداري إلكترونيًا

إن حداثة نشأة وتشكيل مجلس الدولة في العراق، تفرض ضرورة الانفتاح على تجارب القضاء الإداري المقارن، ولا سيما الدول التي قطعت شوطًا في تقنين واستخدام الوسائل الإلكترونية في القضاء، مثل مصر والإمارات والسعودية والأردن. ومن ثم، فإن الانتقال إلى القضاء الإداري الإلكتروني لا بد أن يتم تدريجيًا، في إطار مشروع متكامل يشمل تطوير البنية التقنية، وإعداد كوادر متخصصة، ووضع نظام لحوكمة العمل القضائي إلكترونيًا، يشمل الأرشفة الرقمية للأحكام، وتنظيم سير الدعوى إلكترونيًا.

2.3. المطلب الثالث: مقترحات وحلول عملية للتغلب على المعوقات

في ضوء ما سبق من معوقات متنوعة، يمكن اقتراح حزمة من الحلول العملية القابلة للتطبيق في البيئة العراقية بهدف تذليل العقبات والمضي قدمًا نحو قضاء إداري إلكتروني فاعل: (Ahmed et al., 2020)

- تحديث الإطار التشريعي: ينبغي الإسراع في سن تشريعات أو تعديل القوانين القائمة لاستيعاب إجراءات التقاضي الإلكتروني. يشمل ذلك إقرار قانون شامل للتقاضي عن بعد يحدد مشروعية الجلسات الإلكترونية وحجيتها، وتعديل قانون الإثبات لاستيعاب الأدلة الرقمية، فضلًا عن تفعيل قانون التوقيع الإلكتروني والمعاملات الإلكترونية وتعميمه على الإجراءات القضائية
- إن وجود إطار قانوني محدث وواضح يُعد ركيزة أساسية لضمان اعتراف المحاكم ومجلس شورى الدولة بشرعية كل ما يتم إلكترونيًا.
- تعزيز البنية التحتية التقنية: يتطلب الأمر استثمارًا حكوميًا جادًا في تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات في مرفق القضاء. يشمل ذلك تحسين سرعة واعتمادية اتصال الإنترنت في المحاكم بالتنسيق مع وزارة الاتصالات، وتجهيز قاعات المحاكم الإدارية بأنظمة عقد المؤتمرات المرئية عالية الجودة، وبناء منصة مركزية موحدة للتقاضي الإداري الإلكتروني يمكن الوصول إليها عبر الإنترنت بشكل آمن. كما يُقترح إنشاء نظام وطني للتصديق الإلكتروني لمنح الهوية الرقمية للقضاة والمحامين والمتقاضين بحيث يمكن التحقق من الهوية والتوقيع الرقمي لكل مشارك في الدعوى عن بعد.
- تطوير الكوادر البشرية والتدريب: لا بد من إطلاق برامج تدريب مكثفة وورش عمل تستهدف القضاة وموظفي المحاكم وحتى المحامين، لرفع مهاراتهم التقنية وتمكينهم من استخدام نظم التقاضي الإلكتروني بكفاءة. يمكن الاستفادة من خبرات الدول التي قطعت شوطًا في هذا

المجال عبر تنظيم دورات إدارية أو ابتعاث فرق للتعرف على أفضل الممارسات. أيضًا، إدراج موضوع "القضاء الإلكتروني" ضمن مناهج معهد القضاء أو دورات التأهيل القضائي سيكون مفيدًا لضمان أن الجيل الجديد من القضاة ملمّ بالأدوات التقنية والرقمية.

- إدارة التغيير المؤسسي: ينبغي لمجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة (فيما يخص القضاء الإداري) تبني خطة تغيير داخلي لتسهيل الانتقال الرقمي. يتضمن ذلك وضع خارطة طريق استراتيجية للتحول إلى القضاء الإلكتروني بمراحل زمنية محددة وأهداف واضحة، كما يجب تعديل بعض الإجراءات الإدارية الداخلية لتتناسب مع البيئة الإلكترونية (مثل التحول إلى الأرشفة الإلكترونية للملفات، واستعمال البريد الإلكتروني الرسمي للإبلاغ القضائي). من المفيد أيضًا تشكيل لجان توجيهية داخل كل محكمة إدارية تكون مهمتها الإشراف على تنفيذ خطط التحول الرقمي ورصد المعوّقات الطارئة ومعالجتها فورًا.
- تعزيز الدعم المالي والشراكات: يتطلب إنجاح هذه المبادرات توفير ميزانية كافية ومستدامة. يمكن للحكومة تخصيص جزء من الموازنات السنوية لتطوير النظام القضائي الإلكتروني، بالإضافة إلى البحث عن دعم من الجهات المانحة الدولية المهتمة بتحديث المنظومة العدلية في العراق. كما يمكن إبرام شراكات مع القطاع الخاص المحلي، كشركات تقنية المعلومات والاتصالات، للمساهمة في بناء وتشغيل منصات القضاء الإلكتروني وصيانتها، وذلك ضمن أطر تعاقدية تضمن سرية المعلومات وحمايتها.
- ضمان الأمن السيبراني: ينبغي إنشاء وحدة متخصصة بأمن المعلومات ضمن الهيكل التنظيمي لمجلس القضاء، تتولى وضع السياسات والمعايير التقنية لحماية بيانات الدعاوى والإجراءات الإلكترونية. يتضمن ذلك اعتماد بروتوكولات تشفير قوية للبيانات المنقولة، واستخدام برامج مكافحة الاختراقات، وإجراء اختبارات دورية لمحاكاة الهجمات السيبرانية ومعالجة نقاط الضعف. إن بناء ثقة الجمهور في منصة القضاء الإلكتروني مرهون بمدى الأمان والسرية التي توفرها. (□) (الصياد، 2023، ص 21)
- التطبيق التجريبي والتدريجي: يُنصح بأن يبدأ مشروع القضاء الإداري الإلكتروني بشكل تجريبي في محاكم مختارة قبل تعميمه. يمكن اختيار محكمة إدارية في كل منطقة (مثلاً محكمة القضاء الإداري في بغداد، وأخرى في إقليم كردستان) لتكون حقل تجريبي يتم فيه تفعيل تقديم الدعاوى إلكترونيًا وعقد بعض الجلسات عن بعد، مع متابعة دقيقة للأداء وتسجيل المشاكل

العملية التي تبرز .هذه المرحلة التجريبية تتيح تعديل المسار وتصحيح الأخطاء قبل التوسع على المستوى الوطني

- التوعية وتغيير الثقافة :على الجهات القضائية والإعلامية إطلاق حملات توعوية لتعريف الجمهور بفوائد التقاضي الإلكتروني وكيفية استخدامه. يمكن إصدار أدلة إرشادية مبسطة للمواطنين لشرح خطوات تسجيل دعوى إدارية إلكترونيًا أو حضور جلسة عن بعد، بلغة واضحة. كما يمكن تنظيم ندوات وورش للمحامين لتعريفهم بكيفية إدارة الدعاوى إلكترونيًا وتقديم المرافعات عبر المنصات الرقمية. إن خلق ثقافة إيجابية تجاه القضاء الإلكتروني سيُسهم في تقبل المجتمع القانوني والجمهور لهذا التحول.
- إشراك أصحاب المصلحة في صنع القرار :من المهم إشراك القضاة والمحامين وموظفي المحاكم في عملية تصميم وتطوير أنظمة القضاء الإلكتروني من البداية. فمشاركتهم عبر ورش العصف الذهني واستطلاعات الرأي تضمن أن الحلول التقنية المقترحة ملائمة لاحتياجات العمل الواقعي ومتطلباته، كما تزيد شعورهم بالملكية للنظام الجديد مما يخفف من مقاومة التغيير.
- باختصار، إن التحول نحو القضاء الإداري الإلكتروني في العراق مشروع معقد متعدد الأبعاد، لكنه ليس مستحيلًا. فالدراسات الحديثة حول تجارب الدول الأخرى ومنها إقليم كردستان العراق قدمت توصيات أساسية لنجاح الانتقال إلى المحاكم الإلكترونية تشمل وجود خطة محكمة وتأييد من صناع القرار، وتوفير الهوية الرقمية والتوقيع الإلكتروني، وضمان واجهات استخدام سهلة، وتحديث الإطار القانوني، وتغيير الثقافة التنظيمية إن تبني هذه الحلول المقترحة بشكل متكامل وتصاعدي من شأنه تذليل المعوقات القائمة، ووضع القضاء الإداري العراقي على أعتاب عصر جديد من العدالة الرقمية التي تجمع بين سرعة الإنجاز وضمانات المحاكمة العادلة.

الخاتمة

يمثل دمج القضاء الإداري الإلكتروني مع تقنيات الذكاء الاصطناعي خطوة جوهرية في مسار إصلاح منظومة العدالة الإدارية في العراق، بما يحقق استجابة فاعلة لمتطلبات العصر الرقمي ومبادئ العدالة الناجزة. وقد أظهرت الدراسة أن هذا الدمج ليس خيارًا تقنيًا فحسب، بل ضرورة قانونية ومؤسسية

مَجلّةُ تَسْنِيمِ الدَوليّة
للعُلومِ الإنسانيّةِ والاجتمَاعيّةِ والقانونيّةِ
Print ISSN: 2791-2248
Online ISSN: 2791-2256

تفرضها التحديات المتراكمة في الواقع القضائي، وفي مقدمتها بطء الإجراءات، وتراكم القضايا، وضعف ثقة المواطن بالمنظومة العدلية.

كما كشفت الدراسة عن أن الإمكانات المتاحة – رغم محدوديتها – يمكن البناء عليها لتطوير بنية رقمية قضائية متكاملة، شرط توافر الإرادة التشريعية والإدارية الجادة، ووضع خارطة طريق وطنية تتضمن إصلاحات تشريعية، وتحديثات تقنية، وبرامج تدريب متخصصة. إن القضاء الإداري الذكي لا يُمثل فقط نقلة في الوسائل، بل في فلسفة التقاضي نفسها، من بيروقراطية جامدة إلى منظومة فعالة وسريعة تستجيب لحقوق المتقاضين ومتطلبات العدالة المعاصرة.

أهم النتائج

1. غياب إطار قانوني شامل ينظم التقاضي الإلكتروني في العراق يشكّل عائقًا رئيسيًا أمام التحول إلى القضاء الإداري الذكي.
2. البنية التحتية التقنية في المحاكم الإدارية غير مهيأة للتعامل مع أنظمة إلكترونية متقدمة، سواء من حيث الأجهزة أو الاتصال بالشبكة.
3. ضعف الثقافة الرقمية لدى القضاة والموظفين والمتقاضين يشكل تحديًا حقيقيًا أمام قبول التحول الرقمي.
4. الذكاء الاصطناعي يمثل أداة فاعلة لدعم القرار القضائي من خلال أتمتة المهام الروتينية، وتسريع الإجراءات، وتحليل السوابق.
5. افتقار العراق إلى منظومة أمن معلومات فعالة يعوق الثقة في القضاء الإلكتروني ويجعل النظام عرضة للقرصنة والاختراق.

التوصيات

1. تحديث الإطار التشريعي بإصدار قانون خاص بالتقاضي الإلكتروني وتعديل قانون مجلس الدولة بما يسمح باستخدام الوسائل الرقمية والتوقيع الإلكتروني.
2. تطوير البنية التحتية الرقمية من خلال تزويد المحاكم الإدارية بالأجهزة الحديثة، وشبكات الإنترنت المؤمنة، ومنصات إدارة القضايا إلكترونيًا.
3. إطلاق برامج تدريب وطنية لتأهيل القضاة والموظفين والمحامين على استخدام تقنيات القضاء الرقمي والذكاء الاصطناعي.

4. استحداث وحدة للأمن السيبراني داخل مجلس الدولة تتولى حماية البيانات القضائية وضمان سلامة التداول الإلكتروني للمعلومات.
5. إدماج الذكاء الاصطناعي تدريجيًا في مراحل معينة من التقاضي الإداري كفرز الدعاوى، وصياغة المسودات، وتحليل الوثائق.
6. إطلاق مشاريع تجريبية نموذجية في محاكم إدارية مختارة لتقييم كفاءة النظام الرقمي قبل تعميمه على نطاق وطني.
7. تعزيز الوعي المجتمعي والقانوني بأهمية القضاء الإداري الذكي من خلال الندوات والدورات والتثقيف القانوني المستمر.
8. الاستفادة من الكفاءات التقنية الشابة العراقية في تطوير الحلول الرقمية القانونية، ومنحهم دورًا محوريًا في بناء مستقبل القضاء الذكي.

المصادر والمراجع

[1] إبراهيم، محمد السعدي الشريعي. (2023). تقنيات الذكاء الاصطناعي وأثرها على إجراءات التقاضي أمام المحاكم المدنية. مجلة القانون والتقنيات الناشئة، 3(2)، 109–162. *https://doi.org/10.54873/jolets.v3i2.166*

[2] الحيالي، ز. ف. ص. (2021). معوقات تطبيق الإدارة الإلكترونية. في أثر الإدارة الإلكترونية على العقد الإلكتروني. *https://almerja.com/reading.php?idm=159868*

[3] ظاهر، فواز خلف، جوير، نواف مهدي، والدوري، ظافر مدحي فيصل. (2021). القضاء الإداري العراقي في حالة الضرورة: جائحة كورونا أنموذجًا. مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، 10(37)، 11–89.

[4] عبد القادر، محفوظ، وسويقي، حورية. (2015). انعكاسات المعلوماتية على الوظيفة القضائية للدولة. المجلة المصرية للدراسات القانونية والاقتصادية، (3)، 1–134. *http://www.ejles.com/pdf/edition_Jan%202015%20No%20003.pdf*

[5] العقبي، م. (2025). تطبيقات الذكاء الاصطناعي في منظومة التقاضي المصرية: آفاق وتحديات. المجلة العربية للدراسات الأمنية، 41(1)، 97–111. *https://doi.org/10.26735/UKME7622*

[6] الغانم، عبد العزيز. (2017). المحكمة الإلكترونية: دراسة تأصيلية مقارنة. دار جامعة نايف للنشر، الرياض.

[7] لفته، هـ. س. (2024). خصوصية المسؤولية المدنية الناتجة عن أضرار تقنيات النظم الذكية. مجلة الشرق الأوسط للدراسات القانونية والفقهية، 4(1)، 206–226. https://doi.org/10.56961/mejljs.v4i1.612

[8] منديل، أسعد فاضل. (2014). التقاضي عن بعد: دراسة قانونية. مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، 7(21)، 100–129.

[9] منظر، سعاد. (2024). قابلية التحكيم كوسيلة بديلة لفض المنازعات لاستيعاب النظم الذكية: الذكاء الاصطناعي أنموذجًا. مجلة جامعة الخليل للأبحاث – ب، 19(1)، 54–75. https://doi.org/10.60138/5019120243

[10] مهدي، م. م.، وجعفر، ر. م. (2021). الجهة المختصة بفصل تنازع الاختصاص بين المحاكم الإدارية والعادية في العراق. مجلة العلوم القانونية، 35(3)، 413–451. https://doi.org/10.35246/jols.v35i3.348

[11] النعمان، سعيد. (2025، 8 يوليو). القضاء العراقي والذكاء الاصطناعي. المنتدى العراقي للنخب والكفاءات – اللجنة القانونية. https://iraqi-forum2014.com/committees-ar/legal/l08072025/

[12] ن محمد الشمري، أحمد ب. (2019). دور الإدارة الإلكترونية في تطوير مرفق القضاء الإداري. مجلة كلية الشريعة والقانون بتفهنا الأشراف – دقهلية، 21(5)، 3601–3652. https://doi.org/10.21608/jfslt.2019.66099

[13] بو مروان، س. (2014). الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية: دراسة مقارنة (ط1). مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض.

[14] الصياد، إسلام عبد المنعم. (2023). إلكترونية التقاضي عبر الوسائل الإلكترونية: دراسة مقارنة. المجلة القانونية، 17(3)، 493–540. https://doi.org/10.21608/jlaw.2023.312864

[15] سلطان، نافع بحر. (2018). الاختصاص القضائي الإلكتروني للمحاكم العراقية. مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية، (2)، 202.

[16] شرموط، عبدالرحمن طالب، ومحمد، ياسين سعد. (2025). الحكومة الإلكترونية في العراق: رؤية للحلول وآفاق المستقبل. قضايا سياسية، (80)، 335–354. https://doi.org/10.58298/802025686

[17] صاحب، ن. ح. (2019). الحجية القانونية للمستندات الإلكترونية وطرق الطعن فيها: دراسة مقارنة. Lark، 8(2)، 294–315. https://doi.org/10.31185/lark.Vol1.Iss22.601

[18] الياسين، سامر مؤيد. (2024). تحديات تطبيق الحكومة الإلكترونية في العراق. مجلة زانكو للقانون والسياسة، 22(عدد خاص)، 99–118. https://doi.org/10.21271/zjlp.22.sp.6

[19] Ghada, S. M., & Alsammarraie, R. M. (2025). Artificial intelligence and digital transformation in Iraq: Strategic integration framework. Journal of Management and Accounting University College (JMAUC), 17(1), 65–79.

[20] Dixit, S., Tripathi, T., & Singh, R. (2025). Incorporating artificial intelligence into India's judicial and law enforcement systems. International Journal for Multidisciplinary Research (IJFMR), 7(2), 1–xx. https://doi.org/g9f4vq

[21] Coglianese, Cary and Ben Dor, Lavi, AI in Adjudication and Administration (2021). Brooklyn Law Review, Vol. 86, p. 791, 2021, U of Penn Law School, Public Law Research Paper No. 19-41, Available at SSRN: https://ssrn.com/abstract=3501067 or http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.3501067

[22] Krištofík, A. (2025). Bias in AI (Supported) Decision Making: Old Problems, New Technologies. International Journal for Court Administration, 16(1), 3. https://doi.org/10.36745/ijca.598

[23] Zhu, Kongze, Zheng, Lei, Based on Artificial Intelligence in the Judicial Field Operation Status and Countermeasure Analysis, Mathematical Problems in Engineering, 2021, 9017181, 10 pages, 2021. https://doi.org/10.1155/2021/9017181

[24] Aini, G. (2020). A Summary of the Research on the Judicial Application of Artificial Intelligence. Chinese Studies, 9, 14-28. https://doi.org/10.4236/chnstd.2020.91002

[25] Wei, B., Kuang, K., Sun, C., Feng, J., Zhang, Y., Zhu, X., Zhou, J., Zhai,

Y., & Wu, F. (2022). A full-process intelligent trial system for smart court. Frontiers of Information Technology & Electronic Engineering, 23(2), 186–206. https://doi.org/10.1631/FITEE.2100041

[26] Ahmed, Rozha & Draheim, Dirk & Pappel, Ingrid & Khder, Hatem. (2020). Challenges in the Digital Transformation of Courts: A Case Study from the Kurdistan Region of Iraq. 10.1109/ICEDEG48599.2020.9096801.